



٢٧- كتاب الأيمان

١- باب النهي عن الخلف بغير الله تعالى^(١)

(١) قال العلماء: الحكمة في النهي عن الخلف بغير الله تعالى أن الخلف يقتضي تعظيم المحلوف به وحقيقة المعظمة مختصة بالله تعالى فلا يضاهي به غيره. وقد جاء عن ابن عباس: لأن أحلف بالله مائة مرة فأتهم خير من أن أحلف بغيره فأبر. فإن قيل: الحديث مخالف لقوله ﷺ: «أفلس وأبى إن صدق» فجوابه أن هذه كلمة تجري على اللسان لا تقصد بها اليمين، فإن قيل فقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى: «والصافات» «والناريات» «والطور» «والنجم» فالجواب أن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفه.

١- (١٦٤٦) وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح، حدثنا ابن وهب، عن يونس (ح).

وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال:

سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم». قال عمر: فواللوا ما خلقت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها، ذاكراً ولا أنثراً^(١). [أخرجه البخاري: ١٦٤٧].

(١) قوله: (ما خلقت بها ذاكراً ولا أنثراً) معنى ذاكراً قاتلاً لها من قبل نفسي، ولا أنثراً بالمد أي حالفاً عن غيري.

٢- () وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث، حدثني أبي، عن جدي، حدثني عقيل بن خالد (ح).

وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد ابن حميد، قالا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر.

كلاهما، عن الزهري، بهذا الإسناد، مثله.

غير أن في حديث عقيل: ما خلقت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها، ولا تكلمت بها، ولم يقل: ذاكراً ولا أنثراً.

٢- () وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعمرو الناقد

وזהרר ابن חרב' קאלו: חדנא סוףאן ابن עינ'ה, ען ז'הרר', ען ס'לם, ען אביו, ק'ל: סמ'ע הנבי' ﷺ עמר' והו' יחלף באביו, ביחל ר'וא'ה יונס' ומעמר'.

٣- () وحدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا ليث (ح).

وحدثنا محمد بن رافع (واللفظ له) أخبرنا الليث، عن نافع.

عن عبد الله، عن رسول الله ﷺ، أنه أذرك عمر ابن الخطاب في ركبي، وعمر يخلف بأبيه، فتأذاهم رسول الله ﷺ: «ألا إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفاً فليخلف بالله أو ليصمت»^(١). [أخرجه البخاري: ٢٦٧٩، ١١٠٨، ١٦٤٦].

(١) وفي هذا الحديث إباحة الخلف بالله تعالى وصفاته كلها وهذا جمع عليه، وفي النهي عن الخلف بغير أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته وهو عند أصحابنا مكروه ليس بمحرم.

٤- () وحدثنا محمد بن عبد الله ابن عمير، حدثنا أبي (ح).

وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى (وهو القطان)، عن عبيد الله (ح).

وحدثني بشر بن هلال، حدثنا عبد الوارث، حدثنا أيوب (ح).

وحدثنا أبو كريب، حدثنا أبو أسامة، عن الوليد ابن كثير (ح).

وحدثنا ابن أبي عمير، حدثنا سفيان، عن إسماعيل ابن أمية (ح).

وحدثنا ابن رافع، حدثنا ابن أبي ذئب، أخبرنا الضحاك وابن أبي ذئب (ح).

وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وابن رافع، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، أخبرني عبد الكريم.

كل هؤلاء، عن نافع، عن ابن عمر، بيحلى هذه القصة، عن النبي ﷺ. [أخرجه البخاري: ٢٨٣٦، ١٦٤٨].

٤- () وحدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا، وقال الآخرون: وابن حجر (قال يحيى ابن يحيى: أخبرنا، وقال الآخرون:

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ». وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَخْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: «لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ».

٢- باب من حلف بالآت والعزى،

فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

٥- (١٦٤٧) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ

يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَزْفٍ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١)، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَى أَقَامِرُكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ^(٢). (إخرجه البخاري: ٤٨٦٠،

٦١٠٧، ٦٣٠١، ٦٦٥٠).

(١) قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعَزَى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِنَّمَا أَمْرٌ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِأَنَّهُ تَعَالَى تَعْظِيمُ صُورَةِ الْأَصْنَامِ حِينَ حَلَفَ بِهَا، قَالَ أَصْحَابُنَا: إِذَا حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعَزَى وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَصْنَامِ أَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِي أَوْ نَصْرَانِي أَوْ بَرِّي، مِنْ الْإِسْلَامِ أَوْ بَرِّي، مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَمْ تَتَعَدَّ بَيْنَهُ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ تَعَالَى وَيَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا كُفَّارَةٌ عَلَيْهِ سِوَاهُ فَعَلِهِ أَمْ لَا، هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجِبُ الْكُفَّارَةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: أَنَا مُبْتَدِعٌ أَوْ بَرِّي، مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ الْيَهُودِيَّةِ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجِبَ عَلَى الظَّاهِرِ الْكُفَّارَةَ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٌ، وَالْحَلْفُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُنْكَرٌ وَزُورٌ، وَاحْتِجَّ أَصْحَابُنَا وَالْجُمْهُورُ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِقَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ كُفَّارَةَ وَلَئِنْ الْأَصْلَ عَدَمُهَا حَتَّى يَثْبُتَ فِيهَا شَرَعٌ، وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ عَلَى الظَّاهِرِ فَيَقْتَضِي بِمَا اسْتَنَوْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) قوله ﷺ: «وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَى أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» قَالَ الْعُلَمَاءُ: أَمْرٌ بِالصَّدَقَةِ تَكْفِيراً لَخَطِيئَتِهِ فِي كَلَامِهِ بِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ فَلْيَتَصَدَّقْ بِمَقْدَرِ مَا أَمَرَ أَنْ يَقَامَرَ بِهِ، وَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ الْمَقْدَرِ بَلْ يَتَصَدَّقُ بِمَا تيسرُ مَا يُنْطَلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّدَقَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ رَاوِيَةٌ مَعْرُوفَةٌ ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ، قَالَ الْقَاضِي: فَقِي هَذَا الْحَدِيثُ دَلَالَةٌ لِمَنْعِ الْجُمْهُورِ أَنْ الْعَزْمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ إِذَا اسْتَقَرَّ فِي الْقَلْبِ كَانَ ذَنْباً يَكْتَبُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْخَاطِرِ الَّذِي لَا يَسْتَقِرُّ فِي الْقَلْبِ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ وَاضِحَةً فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ.

٥- () وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ،

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.

كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَحَدَّثَنَا مَعْمَرٌ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ».

وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعَزَى».

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْحَرْفُ (يَعْنِي قَوْلَهُ: تَعَالَى أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ) لَا يَرْوِيهِ أَحَدٌ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوٌ مِنْ يَسَعِينَ حَدِيثاً يَرْوِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ.

٦- (١٦٤٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَخْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «لَا تَخْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ» هَذَا الْحَدِيثُ مِثْلُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْخَلْفِ بِاللَّاتِ وَالْعَزَى، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: وَالْغَرِيبُ الطَّوَاغِي هِيَ الْأَصْنَامُ وَاحِدُهَا طَاغِيَّةٌ، وَمِنْ هَذِهِ طَاغِيَّةُ دُوسِ أَبِي صَنْمَهُمْ وَمَعْبُودُهُمْ سَمِيَ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ لَطْفَانِ الْكُفَّارِ بِعِبَادَتِهِ لِأَنَّهُ سَبَّ طَغْيَانَهُمْ وَكُفْرَهُمْ وَكُلُّ مَا جَاوَزَ الْحُدَّ فِي تَعْظِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ طَغَى، فَالطَّغْيَانُ الْجَاوِزَةُ لِلْحُدِّ، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا طَافَا الْمَاءَ﴾ أَيِ جَاوَزَ الْحُدَّ، وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالطَّوَاغِي هُنَا مِنْ طَغَى مِنَ الْكُفَّارِ وَجَاوَزَ الْقَدْرَ الْمَعْتَادَ فِي الشَّرِّ وَهُمْ عَظَمَاءُهُمْ، وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ: «لَا تَخْلِفُوا بِالطَّوَاغِيَّةِ» وَهُوَ جَمْعُ طَاغُوتٍ وَهُوَ الصَّنَمُ، وَيُنْطَلَقُ عَلَى الشَّيْطَانِ أَيْضاً، وَيَكُونُ الطَّافُوتُ وَاحِداً وَجَمْعاً وَمَذْكُوراً وَمَوْثَقاً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبدُوهَا﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ الْآيَةُ يَكْفُرُوا بِهِ.

٣- باب نَذْبٍ مَنْ حَلَفَ يَمِيناً، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا،

أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيَكْفُرُ، عَنْ يَمِينِهِ^(١)

(١) فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى مَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ أَوْ تَرَكَهُ، وَكَانَ الْحَنْتُ خَيْراً مِنَ التَّمَادِي عَلَى الْيَمِينِ، اسْتَحَبَّ لَهُ الْحَنْتُ وَتَلَزَمَهُ الْكُفَّارَةُ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ قَبْلَ الْحَنْتِ، وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنِ الْحَنْتِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْيَمِينِ. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهَا بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَبْلَ الْحَنْتِ، فَجَوَازُهَا مَالِكٌ

معناه أن الله تعالى آتاني ما حملتكم عليه، ولو لا ذلك لم يكن عندي ما أحملكم عليه. قال القاضي: ويجوز أن يكون أوحى إليه أن يحملهم، أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله تعالى بالقسم فيهم والله أعلم.

٨- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْجَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ (وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ)، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهْمَ الْحَمْلَانِ^(١)، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ (وَهِيَ غَزْوَةُ ثُبُوكَ) فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنْ أَصْحَابِي أَرْسَلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ». وَوَافَقْتُهُ وَهُوَ غَضَبَانٌ وَلَا أَشْعُرُ، فَرَجَعْتُ حَزِيناً مِنْ مَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ مَخَافَةِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي فَأَخْبَرْتُهُمُ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ آتِ إِلَّا سُوْرَةً إِذْ سَمِعْتُ بِلَاً يُنَادِي: أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَيْسٍ! فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ، فَلَمَّا آتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذْ هَذَيْنِ الْقَرَيْنَيْنِ^(٢)، وَهَذَيْنِ الْقَرَيْنَيْنِ، وَهَذَيْنِ الْقَرَيْنَيْنِ» (لِسِتَةِ أَبْعَادٍ ابْتِغَاءَهُنَّ حَيْثُ مِنْ سَعْدٍ) فَانْطَلَقَ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ، فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ (أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ فَارْكَبُوهُنَّ.

قَالَ أَبُو مُوسَى: فَانْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ، وَاللَّهِ! لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ سَأَلْتَهُ لَكُمْ، وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاهُ إِثْبَاً بَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَنْظُرُوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئاً لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ! إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ، وَلَتَنْفَعَنَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَانْطَلَقَ أَبُو مُوسَى بِتَغْيَرٍ مِنْهُمْ، حَتَّى أَتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ، ثُمَّ إِعْطَاهُمْ بَعْدَ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثْتُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى، مَوَافَقَةً. (إخْرجه البخاري: ٤٤١٥، ٦٦٧٨).

(١) قوله: (أَسْأَلُهُ لَهْمَ الْحَمْلَانِ) بضم الحاء أي الحمل.

(٢) قوله ﷺ: (خذ هذين القريتين) أي البعيرين المقرون أحدهما بصاحبه.

٩- () حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَنَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زُهْدِ الْجَرْمِيِّ^(١)، قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِخَدِيثِ الْقَاسِمِ أَخْفَظُ مِنِّي لِخَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ.

والأوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً، وجماعات من التابعين وهو قول جماهير العلماء لكن قالوا: يستحب كونها بعد الحنث. واستثنى الشافعي التكفير بالصوم فقال: لا يجوز قبل الحنث لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان. وأما التكفير بالمال، فيجوز تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة. واستثنى بعض أصحابنا حنث المعصية فقال: لا يجوز تقديم كفارته، لأن فيه إغارة على المعصية، والجمهور على إجزائها كغير المعصية. وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشهب المالكي: لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث بكل حال، ودليل الجمهور ظواهر هذه الأحاديث، والقياس على تعجيل الزكاة.

٧- (١٦٤٩) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَتَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ (وَاللَّفْظُ لِخَلْفٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْجَرِيِّ، قَالَ: آتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْجَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ^(١)، فَقَالَ: «وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ». قَالَ: فَلَيْتَنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ آتَيْتُ بِإِذِلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثٍ^(٢) ذَوْدٍ^(٣) غُرٍّ^(٤) الذَّرَى^(٥)، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا: (أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ): لَا يَبَارِكُ اللَّهُ لَنَا، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَحْمِلُهُ فَخَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ خَمَلْنَا، فَأَتَوَهُ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا آتَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنْ اللَّهَ حَمَلَكُمْ^(٦)»، وَإِنِّي ن وَاللَّهِ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ أَرَى خَيْراً مِنْهَا، إِلَّا كَفَرْتُ، عَنْ يَمِينِي وَآتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». (إخْرجه البخاري: ٦٦٢٣، ٦٧١٨، ٦٧١٩).

(١) قوله: (آتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْجَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ) أي نطلب منه ما يحملنا من الإبل ويحمل أثقالنا.

(٢) وأما قوله: (ثلاث) وفي رواية: (خمسة) فلا منافاة بينهما إذ ليس في ذكر الثلاث نفي للخمس والزيادة مقبولة. ووقع في الرواية الأخيرة: (ثلاثة ذود) بإثبات الهاء، وهو صحيح يعود إلى معنى الإبل، وهو الأبعرة والله أعلم.

(٣) وأما قوله: (ثلاث ذود) فهو من إضافة الشيء إلى نفسه. وقد يحتاج به من يطلق الذود على الواحد، وسبق إيضاحه في كتاب الزكاة.

(٤) وأما الغر فهي البيض، وكذلك البقع المراد بها البيض، وأصلها ما كان فيه بياض وسواد ومعناه: أمر لنا بإبل بيض الأسنة.

(٥) أما الذرى: فبضم الذال وكسرها وفتح الراء المخففة، جمع ذروة، بكسر الذال وضمها، وذروة كل شيء أعلاه، والمراد هنا الأسنة.

(٦) قوله ﷺ: (ما آتَا حَمَلْتُكُمْ) ولكن الله حملكم) ترجم البخاري لهذا الحديث. قول تعالى: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ» وأراد أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة. وقال الماوردي:

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زُهْدِمَ الْجَرْمِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عُفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ، عَنْ زُهْدِمَ الْجَرْمِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَاقْتَصَوْا جَمِيعاً الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٩- () وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا الصَّقِقُ (يَعْنِي ابْنَ حَزْنٍ)، حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ، حَدَّثَنَا زُهْدِمَ الْجَرْمِيِّ (١)، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ، وَمَسَاقِ الْحَدِيثِ بِخَوَرِ حَدِيثِهِمْ. وَزَادَ فِيهِ قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا نَسِيتُهَا».

(١) قوله: (حدثنا الصق يقني ابن حزن قال حدثنا مطر الوراق عن زهدم) هو الصق بفتح الصاد وبكر العين وإسكانها، والكسر أشهر. قال الدارقطني: الصق ومطر ليسا قوين، ولم يسمعه مطر من زهدم، وإنما رواه عن القاسم عنه، فاستدركه الدارقطني على مسلم. وهذا الاستدلال فاسد، لأن مسلماً لم يذكره متصلاً، وإنما ذكره متابعاً للطرق الصحيحة السابقة. وقد سبق أن المتابعات يحتل فيها الضعف، لأن الاعتماد على ما قبلها. وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه، وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعاً للصحيحة. وأما قوله إنها ليسا قوين، فقد خالفه الكثرون. فقال يحيى ابن معين وأبو زرعة: هو ثقة في الصق. وقال أبو حاتم: ما به بأس. وقال هؤلاء الثلاث في مطر الوراق هو صالح، وإنما ضعفوا روايته عن عطاء خاصة.

١٠- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ ضَرَبِ بْنِ نَقِيرٍ الْقَيْسِيِّ (١)، عَنْ زُهْدِمَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ، وَاللَّهِ! مَا أَحْمِلُكُمْ». ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ ذَوْدٍ بُغْعِ الدُّرَى، فَقُلْنَا: إِنَّا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَخَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ أَرَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

(١) قوله: (عن ضرب بن نقير) أما ضرب بمعجمة مصغر. ونقير بضم النون وفتح القاف وآخره راء. هذا هو المشهور المعروف عن أكثر الرواة في كتب الأسماء. ورواه بعضهم بالفاء، وقيل: فبيل بالفاء وآخره لام.

١٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو السَّيْلِ (١)، عَنْ زُهْدِمَ، يُحَدِّثُهُ،

قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَذَعَا بِمَا يَدْرِي وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، أَحْمَرٌ، شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ! قَتَلْنَا فَقَالَ: هَلُمَّ! فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ (٢)، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئاً فَقَدَرْتُهُ، فَخَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ! أَحَدْتُكَ، عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ». فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِتَهْمٍ إِيَّاهُ (٣)، فَذَعَا بَنَاءً، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الدُّرَى، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا، قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ (٤)، لَا يَبَارِكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَإِنَّكَ خَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَنَسِيتَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنِّي، وَاللَّهِ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ أَرَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا فَاَنْطَلَقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلْتُكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». [الخروج البخاري: ٣١٣٣، ٦٦٤٩، ٦٧٢١، ٧٥٥٥، ٤٣٨٥، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٦٦٨٠، ٦٧٢١].

(١) قوله: (عن زهدم الجرمي) هو بزاي مفتوحة، ثم هاء ساكنة، ثم دال مهملة مفتوحة.

(٢) قوله: (في لحم الدجاج رايت رسول الله ﷺ ياكل منه) فيه إباحة لحم الدجاج وملاذ الأطعمة. ويقع اسم الدجاج على الذكور والإناث، وهو بكسر الدال وفتحها.

(٣) قوله: (تهم إياه) قال أهل اللغة: النهب النخبة، وهو بفتح النون، وجمعه نهاب بكسرهما ونهوب بضمهما، وهو مصدر بمعنى المنهوب كالخلاق بمعنى المخلوق.

(٤) قوله: (أغفلنا رسول الله ﷺ يمينه) هو بإسكان اللام أي جعلناه غافلاً، ومعناه: كنا سبب غفلة عن يمينه ونسيانه إياها، وما ذكرناه إياها أي أخذنا منه ما أخذنا، وهو ذاهل عن يمينه.

٩- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ، عَنْ زُهْدِمَ الْجَرْمِيِّ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْخَيِّ مِنْ جَرَمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدُ وَإِخَاءَهُ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَرَّبَ إِلَيْنَا طَعَامَ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٩- () وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ الشَّعْبِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُكَيْشَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ الْقَاسِمِ التَّيْمِيِّ، عَنْ زُهْدِمَ الْجَرْمِيِّ (ح).

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كُنَّا مَشَاءً، فَأَتَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، التَّقْوَى^(١) مَا حَثَّتْ يَمِينِي.

(١) قوله ﷺ: (من حلف على يمين ثم رأى اتقى الله فليات التقوى)

هو بمعنى الروايات السابقة: «فرأى خيراً منها فليات الذي هو خير».

(١) قوله: (حدثنا أبو السليل) هو بفتح السين المهملة وكسر اللام، وهو ضريب بن نغير المذكور في الرواية الأولى.

١٦- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا

شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُقَيْعٍ، عَنْ تَعِيمِ بْنِ طَرْقَةَ.

عَنْ عَبْدِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ».

١٧- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفِ بْنِ جَعْفَرٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُقَيْعٍ، عَنْ تَعِيمِ الطَّائِي.

عَنْ عَبْدِ عَدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ، فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْهَا، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

١٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُقَيْعٍ، عَنْ تَعِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَبْدِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

١٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مِسَالِكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ تَعِيمِ بْنِ طَرْقَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، وَأَنَّهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ وَائَةً مِنْهُمْ، فَقَالَ: تَسْأَلُنِي وَائَةً مِنْهُمْ، وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ؟ وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

١٨- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مِسَالِكُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ تَعِيمَ ابْنَ طَرْقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ ابْنَ حَاتِمٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَلَكَ أَرْبَعِيئةٌ فِي عَطَائِي.

١٩- (١٦٥٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ سَمُرَةَ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ

١١- (١٦٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَ الصَّيَّةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ، مِنْ أَجْلِ صَيِّئِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَكَلَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيَكْفُرْ، عَنْ يَمِينِهِ».

١٢- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ، عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ».

١٣- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُونَسٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ، عَنْ يَمِينِهِ».

١٤- () وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّا، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (بِعْنِي ابْنُ بَلَالٍ) حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: «فَلْيَكْفُرْ يَمِينَهُ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

١٥- (١٦٥١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ (بِعْنِي ابْنُ رُقَيْعٍ)، عَنْ تَعِيمِ بْنِ طَرْقَةَ، قَالَ:

جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَبْدِ ابْنِ حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِمٍ، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا دِرْعِي وَمِغْفَرِي، فَأَكْتُبْ إِلَيَّ أَهْلِي أَنْ يُعْطَوْكَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَبْدِي، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى اتقى لله فليات

أعطيتها، عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلَّتْ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا، عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا^(١)، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَرْتَ، عَنْ يَمِينِكَ، وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ.

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجُلُودِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرَجِيُّ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، بِهَذَا^(٢) الْحَدِيثِ. وَارْجَاهُ الْبَعْدِي، ١٦١٢٢، ١٦١٢٣، ٧١٤٦، ٧١٤٧. وَمَا بَعْدَ الْحَدِيثِ: ١٨٢٣.

(١) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخ: وَكَلَّتْ إِلَيْهَا وَفِي بَعْضِهَا: أَكَلَتْ إِلَيْهَا بِالْمُحْزَةِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ: مِنْهَا كَرَاهَةُ سَوْأِ الْوَلَايَةِ، سِوَاهُ وَلايَةِ الْإِمَارَةِ وَالْقَضَاءِ وَالْحِسْبَةِ وَغَيْرِهَا: وَمِنْهَا بَيَانُ أَنَّ مَنْ سَالَ الْوَلَايَةَ لَا يَكُونُ مَعَهُ إِعَانَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا تَكُونُ فِيهِ كِفَايَةُ لِلذَلِكَ الْعَمَلِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُولَ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «لَا تُولِي عَمَلًا مِنْ طَلَبِهِ أَوْ حِرْصِ عَلَيْهِ».

(٢) قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ إِلَى آخِرِهِ) وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ: قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجُلُودِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرَجِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بِهَذَا وَمَرَادُهُ أَنَّهُ عَلَا بِرَجُلٍ.

١٩- () حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْلِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكٍ ابْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ ابْنِ عَيْسَى وَهَيْشَامَ ابْنِ حَسَّانَ، فِي آخِرِينَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ (ح). وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ ابْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عَامِرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَنَادَةَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَمُرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أَبِيهِ، ذِكْرُ الْإِمَارَةِ.

٤- باب يمين الخالف على نية المستخلف

٢٠- (١٦٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِذُ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ابْنُ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ. وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ابْنُ بَشِيرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ».

وَقَالَ عَمْرُو: «يُصَدِّقُكَ بِوَصِيَّتِكَ».

(١) الْمُسْتَخْلَفُ بِكسر الهمزة، وهذا الحديث معمول على الحلف باستحلاف القاضي، فإذا ادعى رجل على رجل حقاً فحلفه القاضي فحلف وروى فنوى غير ما نوى القاضي انعقدت يمينه على ما نواه القاضي ولا تنفعه التورية وهذا مجمع عليه ودليله هذا الحديث والإجماع، فأما إذا حلف بغير استحلاف القاضي وروى تنفعه التورية ولا يثبت سواء حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضي وغير نائبه في ذلك ولا اعتبار بنية المستخلف غير القاضي، وحاصله أن اليمين على نية الخالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون على نية المستخلف وهو مراد الحديث.

أما إذا حلف عند القاضي من غير استحلاف القاضي في دعوى فالاعتبار بنية الخالف وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعناق، إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق أو بالعناق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الخالف، لأن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعناق وإنما يستحلف بالله تعالى.

واعلم أن التورية وإن كان لا يثبت بها فلا يجوز فعلها حيث يطل بها حق مستحق وهذا مجمع عليه، هنا تفصيل مذهب الشافعي وأصحابه. وتقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافاً وتفصيلاً فقال: لا خلاف بين العلماء أن الخالف من غير استحلاف ومن غير تعلق حق يمينه له نيته وقيل قوله. وأما إذا حلف لغيره في حق أو وثيقة متبرعاً أو بقضاء عليه فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه سواء حلف متبرعاً باليمين أو باستحلاف، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فليل اليمين على نية المحلوف له، وقيل على نية الخالف، وقيل إن كان مستحلفاً فعلى نية المحلوف له، وإن كان متبرعاً باليمين فعلى نية الخالف، وهذا قول عبد الملك وسحنون وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم، وقيل عكسه وهي رواية يجس عن ابن القاسم، وقيل تنفعه نيته فيما لا يقضى به عليه ويفترق التبرع وغيره فيما يقضى به عليه وهذا مروى عن ابن القاسم أيضاً. وحكي عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة فهو فيه آثم حاث، وما كان على وجه العذر فلا بأس به. وقال ابن حبيب عن مالك: ما كان على وجه المكر والخديعة فله نيته، وما كان في حق فهو على نية المحلوف له. قال القاضي: ولا خلاف في إثم الخالف بما يقع به حق غيره وإن وري والله أعلم.

٥- باب الاستثناء^(١)

(١) ذكر في الباب حديث سليمان بن داود عليه السلام وفيه فوائد: منها أنه يستحب للإنسان إذا قال سأفعل كذا أن يقول إن شاء الله تعالى لقوله تعالى: «وَلَا تَقُولُنَّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله» ولهذا الحديث. ومنها أنه إذا حلف وقال متصلاً يمينه إن شاء الله تعالى لم

والله أعلم.

(٢) قوله: «تَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ قَتْلَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» هذا قاله على سبيل التمثيل للخير وقصد به الآخرة والجهاد في سبيل الله تعالى لا لغرض الدنيا.

(٣) قوله: «فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً فَوُلِدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ» وفي رواية: (جاءت بشق غلام) قيل هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقى على كرسبه.

(٤) قوله: «لَوْ كَانَ اسْتَنْتَى لَوُلِدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى» هذا معمول على أن النبي ﷺ أوحى إليه بذلك في حق سليمان لا أن كل من فعل هذا يحصل له هذا.

٢٣- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ: لَا طُورَ فِي اللَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ، أَوِ الْمَلِكُ^(١): قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢)، فَلَمْ يَقُلْ، وَنَسِيَ^(٣)، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ، إِلَّا وَاحِدَةً جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَامٍ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَخْشُ^(٤)، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ^(٥)».

[٥٢٤٢، ٦٧٢٠].

(١) قيل المراد بصاحبه الملك وهو الظاهر من لفظه، وقيل القرين، وقيل صاحب له أمني.

(٢) قوله: «قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قد يحتج به من يقول بجواز انفصال الاستثناء، وأجاب الجمهور عنه بأنه يحتمل أن يكون صاحبه قال له ذلك وهو بعد في أثناء اليمين أو أن الذي جرى منه ليس يمين فإنه ليس في الحديث تصريح بيمين والله أعلم.

(٣) وقوله نسي ضبطه بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين وهو ظاهر حسن والله أعلم.

(٤) وقوله نسي ضبطه بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين وهو ظاهر حسن والله أعلم.

(٥) قوله: «وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ» هو بفتح الراء اسم من الإدراك أي لحاقاً قال الله تعالى: «لَا تَخَافُ دَرَكًا».

٢٣- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَثَلَاثَةٌ أَوْ نَحْوُهُ.

٢٤- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ابْنُ

يَحْيَى بَعَثَ بِغُلَامٍ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ، وَإِنْ الِاسْتِثْنَاءُ يَمْنَعُ انْتِقَادَ الْيَمِينِ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْثُ وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ، وَشَرَطَ لَصِحَّةِ هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ شَرْطَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَهُ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَوَى قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ أَنْ يَقُولَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَمْنَعُ انْتِقَادَ الْيَمِينِ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا، قَالَ: وَلَوْ جَازَ مُتَّصِلًا كَمَا رَوَى عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ لَمْ يَحْثُ أَحَدٌ قَطُّ فِي يَمِينٍ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى كُفَّارَةٍ، قَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِتِّصَالِ فَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ: هُوَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ سَكُوتٍ بَيْنَهُمَا وَلَا تَضَرُّ مَكْنَةَ الضَّمِّ وَعَنْ طَاوُسٍ وَالْحَسَنِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّ لَهُ الِاسْتِثْنَاءَ مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ. وَقَالَ قَتَادَةُ: مَا لَمْ يَقُمْ أَوْ يَتَكَلَّمَ. وَقَالَ عَطَاءٌ: قَدْ رُجِيَ نَاقَةٌ. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَهُ الِاسْتِثْنَاءُ أَبَدًا مَتَى تَذَكَّرَهُ.

وتأول بعضهم هذا المقول عن هؤلاء على أن مرادهم أنه يستحب له قول إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَبَرُّكًا، قَالَ تَعَالَى: «وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحث. أما إِذَا اسْتَنْتَى فِي الطَّلَاقِ وَالْعَنْقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ سِوَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ: أَنْتَ طَلَّقْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ أَنْتَ حَرَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ أَنْتَ عَلَيَّ كَظَهَرَ أَمِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ لَزِيدٍ فِي ذِمَّتِي أَلْفَ دَرَاهِمٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ إِنْ شَفِي مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ، فَمِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْكَوْفِيِّينَ وَابْنِ ثَوْرٍ وَغَيْرِهِمْ صِحَّةُ الِاسْتِثْنَاءِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ كَمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهَا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَحْثُ فِي طَلَاقٍ وَلَا عَنْقٍ، وَلَا يَنْقُضُ ظَهْرَهُ وَلَا نَذْرَهُ وَلَا إِسْرَارَهُ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَّصِلُ بِهِ قَوْلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

٢٢- (١٦٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَسَابِيلِ الْجَحْدَرِيُّ فَضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعِ) قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ)، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ امْرَأَةً^(١)، فَقَالَ: لَا طُورَ فِي اللَّيْلَةِ، فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٢)، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوُلِدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ^(٣)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ اسْتَنْتَى، لَوُلِدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا، فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٤)». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٧٤٦٩).

(١) قوله: «كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ امْرَأَةً» وفي رواية: (سبعون) وفي رواية: (تسعون) وفي غير صحيح مسلم: تسع وتسعون، وفي رواية: مائة. هذا كله ليس بمتعارض لأنه ليس في ذكر القليل نفي الكثير. وقد سبق بيان هذا مرات وهو من مفهوم العدد ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين، وفي هذا بيان ما خص به الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم من القوة على إبطاء هذا في ليلة واحدة، وكان نبيها ﷺ يطوف على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة كما ثبت في الصحيح وهذا كله من زيادة القوة

هَمَامٍ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَيْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَتِينِ امْرَأَةٍ تَلِدُ كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، فَأَطَافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ، إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، يَصْنَفُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْتُثْ، وَكَانَ ذَرْكَاً لِحَاجَتِهِ».

٢٥- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَوْفَنَ^(١) اللَّيْلَةَ عَلَى سَتِينِ امْرَأَةٍ، كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَأَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَاسِمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ يَبْدُو لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهَدُوا^(٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٣) قَرَمَانًا أَجْمَعُونَ». [إخرجه البخاري: ٣٤٢٤، ٦٦٣٩، ٦٧٢٠].

(١) قوله ﷺ: (لأطوفن) وفي بعض النسخ: (لأطيفن الليلة) هما لغتان فصيحتان، طاف بالشيء وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه فهو طائف ومطيف وهو هنا كناية عن الجماع.

(٢) قوله ﷺ: «لو قال إن شاء الله لجاهدوا» فيه جواز قول لو ولولا، قال القاضي عياض: هذا يستدل به على جواز قول لو ولولا، قال: وقد جاء في القرآن كثيراً، وفي كلام الصحابة والسلف، وترجم البخاري على هذا باب ما يجوز من اللو وأدخل فيه قول لوط ﷺ: «لو أن لي بكم قوة» وقول النبي ﷺ: «لو كنت راجعاً بنير بينة لرجعت هذه» و«لو مد لي الشهر لواصلت» و«لولا حدثان قومك بالكفر لأتممت البيت على قواعد إبراهيم» و«لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار» وأمثال هذا. قال: والذي يتفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من القرآن والآثار أنه يجوز استعمال لو ولولا فيما يكون للاستقبال عما امتنع من فعله لامتناع غيره وهو من باب الممتنع من فعله لوجود غيره وهو من باب أولا، لأنه لم يدخل في الباب سوى ما هو للاستقبال أو ما هو حق صحيح متيقن كحديث: «لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار» دون الماضي والمنقضي، أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق، وقد ثبت في الحديث الآخر في صحيح مسلم قوله ﷺ: «وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل».

قال القاضي: قال بعض العلماء هذا إذا قاله على جهة الحتم والقطع بالغيب أنه لو كان كذا لكان كذا من غير ذكر مشيئة الله تعالى والنظر إلى سابق قدره وخفي علمه علينا، فلما من قاله على التسليم ورد الأمر إلى المشيئة فلا كراهة فيه. قال القاضي: وأشار بعضهم إلى أن لولا بخلاف لو،

قال القاضي: والذي عندي أنهما سواء إذا استعملتا فيما لم يحط به الإنسان علماً ولا هو داخل تحت مقدور قائلهما مما هو تحكم على الغيب واعتراض على القدر كما نبه عليه في الحديث، ومثل قول المناقذين: «لو أطاعونا ما قتلوا». «لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا». «ولو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا». فرد الله تعالى عليهم باطلهم فقال: «فنادروا عن أنفسكم الموت إن كنتم صادقين» فمثل هذا هو النهي عنه.

وأما هذا الحديث الذي نحن فيه فلأنما أخبر النبي ﷺ فيه عن يقين نفسه أن سليمان لو قال إن شاء الله لجاهدوا، إذ ليس هذا مما يدرك بالظن والاجتهاد، وإنما أخبر عن حقيقة أعلمه الله تعالى بها وهو نحو قوله ﷺ: «لو لا بنو إسرائيل لم ينجس اللحم، ولو لا حواء لم نجس امرأة زوجها» فلا معارضة بين هذا وبين حديث النهي عن لو، وقد قال الله تعالى: «قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم» و«لو ردوا لعادوا لما نهوا عنه». وكذلك ما جاء من لولا كقوله تعالى: «لو لا كتاب من الله سبق لمسكم» و«لو لا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا» و«لو لا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه» لأن الله تعالى خبر في كل ذلك عما مضى أو يأتي عن علم خبراً قطعياً، وكل ما يكون من لو ولولا ما يخبر به الإنسان عن علة امتناعه من فعله مما يكون فعله في قدرته فلا كراهة فيه لأنه إخبار حقيقة عن امتناع شيء لسبب شيء، وحصول شيء لامتناع شيء، وتأتي لو غالباً لبيان السبب الموجب أو النافي، فلا كراهة في كل ما كان من هذا إلا أن يكون كاذباً في ذلك كقول المناقذين: «لو نعلم قتالا لاتبعناكم» والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «وأيام الذي نفس عمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله» فيه جواز اليمين بهذا اللفظ وهو أيام الله وأيام الله، واختلف العلماء في ذلك فقال مالك وأبو حنيفة: هو يمين، وقال أصحابنا: إن نوى به اليمين فهو يمين وإلا فلا.

٢٥- () وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مِثْرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّهَا تَحْمِلُ غُلَاماً يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

٧- باب النهي، عَنِ الْإِصْرَارِ عَلَى الْجَيْبِ،

فِيمَا يَتَأَذَى بِهِ أَهْلُ الْخَالِفِ، مِمَّا لَيْسَ بِحَرَامٍ

٢٦- (١٦٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّوْ! لَأَنْ^(١) يَلْجَ^(٢) أَحَدُكُمْ بِبَعِيهِ فِي أَهْلِهِ، أَمْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ». [إخرجه البخاري: ٦٦٢٥،

[١٦٦٦].

البخاري: (٢٠٣٢، ٢٠٤٣، ٢٦٩٧).

(١) أما قوله ﷺ: (لأن) ففتح اللام وهو لام القسم.

(٢) وقوله ﷺ: (يلج) هو يفتح الياء واللام وتشديد الجيم، وآثم بهزمة مدودة وثاء مثله أي أكثر إثماً، ومعنى الحديث أنه إذا حلف ميثماً تتعلق بأهله ويتضررون بعدم حثه ويكون الحث ليس بمعصية فينبغي له أن يبحث فيفعل ذلك الشيء ويكفر عن ميثمه، فإن قال: لا أحث بل أتورع عن ارتكاب الحث وأخاف الإثم فيه فهو غطى بهذا القول بل استمراره في عدم الحث وإدامة الضرر على أهله أكثر إثماً من الحث، واللجاج في اللغة هو الإصرار على الشيء، فهذا مختصر بيان معنى الحديث، ولا بد من تنزيهه على ما إذا كان الحث ليس بمعصية كما ذكرناه.

(٣) وأما قوله ﷺ: (آثم) فخرج على لفظ المفاعلة المقتضية للاشتراك في الإثم لأنه قصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف وتوهمه، فإنه يتوهم أن عليه إثماً في الحث مع أنه لا إثم عليه فقال ﷺ: الإثم عليه في اللجاج أكثر لو ثبت الإثم والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم^(١)

(١) اختلف العلماء في صحة نذر الكافر فقال مالك وأبو حنيفة وسائر الكوفيين وجمهور أصحابنا: لا يصح. وقال المخيرة المخزومي وأبو ثور والبخاري وابن جرير وبعض أصحابنا: يصح وحجتهم ظاهر حديث عمر، وأجاب الأولون عنه أنه معمول على الاستحباب أي يستحب لك أن تفعل الآن مثل ذلك الذي نذرته في الجاهلية. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في صحة الاعتكاف بغير صوم وفي صحته بالليل كما يصح بالنهار سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها أو أكثر ودليله حديث عمر هنا. وأما الرواية التي فيها اعتكاف يوم فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة لأنه يحتمل أنه سأل عن اعتكاف ليلة وسأله عن اعتكاف يوم فأمره بالوفاء بما نذر فحصل منه صحة اعتكاف الليل وحده، ويؤيده رواية نافع عن ابن عمر أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام فسأل رسول الله ﷺ فقال له: أوف [بندرك] فاعتكف عمر ليلة، رواه الدراقطني وقال: إسناده ثابت، هذا مذهب الشافعي، وبه قال الحسن البصري وأبو ثور ودาวود وابن المنذر وهو أصح الروايتين عن أحمد. قال ابن المنذر: وهو مروي عن علي وابن مسعود. وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق في رواية عنهما: لا يصح إلا بصوم وهو قول أكثر العلماء.

٢٧-(١٦٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّسِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِرُزْهَيْنَ)، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

أَنْ عَمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ». [إخرجه

٢٧-() وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي الثَّقَفِي) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ جَبَلَةَ ابْنُ أَبِي رَوَاحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَقَالَ حَفْصٌ، مِنْ بَيْنِهِمْ، عَنْ عُمَرَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثَيْهِمَا: اعْتِكَافٌ لَيْلَةً.

وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ، ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ.

٢٨-() وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ،

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ابْنُ حَازِمٍ، أَنَّ أَيُّوبَ حَدَّثَهُ، أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَكَيْفَ تَرَى؟ قَالَ: «أَذْعَبَ فَاغْتَكِفْ يَوْمًا». قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ جَارِيَةً مِنْ الْخُمُسِ، فَلَمَّا أَغْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، سَمِعَ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ أَصْوَاتَهُمْ يَقُولُونَ: أَعْتَقْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَغْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! أَدْعَبَ إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ فَخَلَّ سَبِيلَهَا. [إخرجه البخاري: ٢٠٤٢، ٣١٤٤، ٤٣٢٠].

٢٨-() وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُثَيْنٍ سَأَلَ عُمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ نَذْرٍ كَانَ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اعْتِكَافَ يَوْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرِ ابْنِ حَازِمٍ.

٢٨-() وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ

زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ:

فليستخدموها فإذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها. قال القاضي عياض: وأجمع العلماء أنه لا يجب اعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه مثل هذا الأمر الخفيف، قال: واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرج منهك لغير موجب لذلك أو حرقة بنار أو قطع عضواً له أو أفسده أو نحو ذلك مما فيه مثله، فذهب مالك وأصحابه والليث إلى عتق العبد على سيده بذلك ويكون ولاؤه له ويعاقبه السلطان على نعله. وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه. واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة أو لحية العبد، واحتج مالك بحديث ابن عمرو بن العاص في الذي جب عبده فأعتقه النبي ﷺ.

٣٠- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى)، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ذُكْوَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ زَادَانَ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ، فَرَأَى بِظَهْرِهِ أَثَرًا، فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتَكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَنْتَ عَقِيقٌ.

قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِنُ هَذَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ، حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنَّ كُفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ فَإِنَّ كُفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ» هذه الرواية مبنية أن المراد بالأولى من ضربه بلا ذنب ولا على سبيل التعليم والأدب.

٣٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ، بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَّانَةَ. أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَهْدِيٍّ فَذَكَرَ فِيهِ «حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ».

وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّ.

٣١- (١٦٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كُهَيْلٍ.

عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَيْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظُّهْرِ فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْشِلْ^(١) مِنْهُ، فَقَعَا، ثُمَّ قَالَ: كُنَّا، بَيْنِي مُقْرَنٌ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدٌ^(٢)، فَلَطَمَهَا أَخَذْنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَعْتَقُوهَا» قَالُوا: لَيْسَ

ذِكْرٌ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمَرَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَعْرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَتَّعِمِرْ مِنْهَا^(٣)، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اغْتِكَافٍ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ ابْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ.

(١) قوله: (ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجعرانة فقال لم يعتصر منها) هذا محمول على نفي علمه أي أنه لم يعلم ذلك، وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتمر من الجعرانة، والإثبات مقدم على النفي لما فيه من زيادة العلم، وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتمر النبي ﷺ من الجعرانة عام حين من رواية أنس ﷺ والله أعلم.

٢٨- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّاجُ ابْنِ الْوَيْهَالِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ.

كِلاَهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ. وَفِي حَدِيثَيْهِمَا جَمِيعًا: اغْتِكَافٌ يَوْمٌ.

٨- باب صَحْبَةِ الْمَمَالِكِ، وَكُفَّارَةِ مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ

٢٩- (١٦٥٧) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ ذُكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ، قَالَ:

أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، وَقَدْ اعْتَقَ مَمْلُوكًا، قَالَ: فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُودًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسَوِي^(١) هَذَا، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكُفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ»^(٢).

(١) مكنا وقع في معظم النسخ ما يسوي وفي بعضها ما يساوي بالألف وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة والأولى عددا أهل اللغة في لحن العوام. وأجاب بعض العلماء عن هذه اللفظة بأنها تغيير من بعض الرواة لا أن ابن عمر نطق بها، ومعنى كلام ابن عمر أنه ليس في إعتاقه أجر المعتق تبرعاً وإنما عتقه كفارة لضربه، وقيل هو استثناء منقطع، وقيل بل هو متصل ومعناه ما عتقه إلا لأني سمعت كذا.

(٢) قوله ﷺ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكُفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ» قال العلماء: في هذا الحديث الرفق بالممالك وحسن صحبتهم وكف الأذى عنهم، وكذلك في الأحاديث بعده، وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس واجباً وإنما هو مندوب رجاء كفارة ذنبه، فيه إزالة إثم ظلمه. وما استدلوا به لعدم وجوب إعتاقه حديث سويد بن مقرن بعده أن النبي ﷺ أمرهم حين لطم أحدهم خادمهم بعتقها قالوا ليس لنا خادم غيرها قال

لَهُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: «فَلْيَسْتَخْلَوْهَا، فَإِذَا اسْتَخْلَوْا عَنْهَا، فَلْيَخْلَوْا سَبِيلَهَا».

(١) قوله: (استل) قيل معناه عاقبه قصاصاً، وقيل الفعل به مثل ما فعل بك، وهذا معمول على تطيب نفس المولى المضروب وإلا فلا يجب القصاص في اللطمة ونحوها وإنما واجبه التعزير لكنه تبرع فأمكنه من القصاص فيها، وفيه الرفق بالموالي واستعمال التواضع.

(٢) قوله: (ليس لنا إلا خادام واحدة) هكذا هو في جميع النسخ. والخادم بلا هاء يطلق على الجارية كما يطلق على الرجل، ولا يقال خادمة بالهاء إلا في لغة شاذة قليلة أوضحتها في تهذيب الأسماء واللغات.

٣٢- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَيْرٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ)، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ^(١)، قَالَ:

عَجَلَ شَيْخٌ فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدُ ابْنِ مُقَرَّنٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا حُرٌّ وَجِهَهَا^(٢)، لَقَدْ رَأَيْتَنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مُقَرَّنٍ، مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةٌ، لَطَمَهَا أَصْغَرْنَا، فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعْتَقَهَا^(٣).

(١) قوله: (هلال بن يساف) هو بفتح الياء وكسرهما ويقال أيضاً اساف.

(٢) قوله: (عجز عليك إلا حر وجهها) معناه عجزت ولم تجد أن تضرب إلا حر وجهها، وحر الوجه صفحته ومارق من بشرته، وحر كل شيء أفضله وأرقه، قيل: ويحتمل أن يكون مراده بقوله عجز عليك أي امتنع عليك، وعجز بفتح الجيم على اللفظة الفصيحة وبها جاء القرآن: «أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب» ويقال بكسرهما.

(٣) قوله: (فأمرنا رسول الله ﷺ أن نعتقها) هذا معمول على أنهم كلهم رضوا بعتقها وتبرعوا به، وإلا فاللطمة إنما كانت من واحد منهم فسمحوا له بعتقها تكفيراً لذنبه.

٣٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ.

عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، قَالَ:

كُنَّا نَبِيعُ الْبُرِّ فِي دَارِ سُؤَيْدِ ابْنِ مُقَرَّنٍ، أَخْبَى النُّعْمَانُ ابْنَ مُقَرَّنٍ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِنَّا كَلِمَةً، فَلَطَمَهَا، فَغَضِبَ سُؤَيْدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

٣٣- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْبِزْجِيُّ.

عَنْ سُؤَيْدِ ابْنِ مُقَرَّنٍ، أَنَّ جَارِيَةً لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟^(١) فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتَنِي، وَإِنِّي لَسَابِعٌ لِخَوَاتِمِي، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَعَمَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعْتِقَهُ.

(١) قوله: (أما علمت أن الصورة محرمة) فيه إشارة إلى ما صرح به في الحديث الآخر إذا ضرب أحدكم العبد فليجنب الوجه إكراماً له لأن فيه عاسن الإنسان وأعضائه اللطيفة وإذا حصل فيه شين أو أثر كان أقيح.

٣٣- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ وَهْبِ ابْنِ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

٣٤- (١٦٥٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (بِعَنِي ابْنِ زِيَادٍ) حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسُّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي «اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ! فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتِ مِنَ الْغَضَبِ، قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي، إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: «اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ! اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ! قَالَ: فَالْقَيْتُ السُّوْطَ مِنْ يَدِي، فَقَالَ: «اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ! أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ^(١)» قَالَ فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

(١) قوله في حديث أبي مسعود: «أنه ضرب غلامه بالسوط فقال له النبي ﷺ: اعلم أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام» فيه الحث على الرفق بالملوك والوعظ والتبیه على استعمال العفو وكظم الغيظ والحكم كما يحكم الله على عباده.

٣٤- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ حُمَيْدٍ (وَهُوَ الْمَعْمَرِيُّ)^(١)، عَنْ سُفْيَانَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، كُلُّهُمْ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، نَحْوَ حَدِيثِهِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: فَسَقَطَ مِنْ يَدِي السُّوْطُ، مِنْ هَيْئَتِهِ.

(١) قوله: (حدثنا محمد بن حميد العمري) هو يفتح الميم وإسكان العين قبل له العمري لأنه رحل إلى معمر بن راشد، وقيل لأنه كان يتبع أحاديث معمر.

٣٥- () وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه.

عن أبي مسعود الأنصاري، قال: كنت أضرب غلاماً لي، فسمعت من خلفي صوتاً: «اعلم، أبا مسعود! لله أقدر عليك منك عليه» فالتفت فإذا هو رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! هو خرو لوجه الله، فقال: «أما لو لم تفعل، للفتحت النار، أو لمسكت النار».

٣٦- () حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار (واللفظ لابن المثنى)، قالوا: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه.

عن أبي مسعود، أنه كان يضرب غلامه، فجعل يقول: أعوذ بالله، قال: فجعل يضربه، فقال: أعوذ برسول الله، فتركة^(١)، فقال رسول الله ﷺ: «والله! لله أقدر عليك منك عليه». قال: فأعنته.

(١) قوله: (عن أبي مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول أعوذ بالله فجعل يضربه فقال أعوذ برسول الله فتركة) قال العلماء: لعله لم يسمع استعاذته الأولى لشدة غضبه كما لم يسمع نداء النبي ﷺ، أو يكون لما استعاذ برسول الله ﷺ تنبه لحكاته.

٣٦- () وحدثني بشر ابن خالد، أخبرنا محمد (يعني ابن جعفر)، عن شعبة، بهذا الإسناد.

ولم يذكر قوله: أعوذ بالله، أعوذ برسول الله ﷺ.

٩- باب التغليب على من قذف مملوكه بالزنا

٣٧- (١٦٦٠) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا ابن نمير (ح).

وحدثنا محمد بن عبد الله ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا فضيل ابن غزوان، قال: سمعت عبد الرحمن ابن أبي نعيم.

حدثني أبو هريرة، قال: قال أبو القاسم ﷺ: «من قذف مملوكه بالزنا يقام عليه الحد يوم القيامة، إلا أن يكون كما قال^(١)». [إخرجه البخاري: ٦٨٥٨].

(١) فيه إشارة إلى أنه لا حد على قاذف العبد في الدنيا وهذا مجمع عليه لكن يميز قاذفه لأن العبد ليس بمحصن، وسواء في هذا كله من هو

كامل الرق وليس فيه سبب حرية والمذنب والمكاتب وأم الولد ومن بعضه حر هذا في حكم الدنيا، أما في حكم الآخرة فيستوفى له الحد من قاذفه لاستواء الأحرار والعبيد في الآخرة.

٣٧- () وحدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع (ح).

وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا إسحاق ابن يوسف الأزرق، كلاهما، عن فضيل ابن غزوان، بهذا الإسناد، وفي حديثهما: سمعت أبا القاسم ﷺ، نبي التوبة^(١).

(١) قوله: (سمعت أبا القاسم نبي التوبة) قال القاضي: وسمي بذلك لأنه بعث ﷺ بقبول التوبة بالقول والاعتقاد وكانت توبة من قبلنا بقتل أنفسهم، قال: ويحتمل أن يكون المراد بالتوبة الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإسلام وأصل التوبة الرجوع.

١٠- باب إطعام المملوك مما يأكل،

واللباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه

٣٨- (١٦٦١) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن المعمر ابن سويد^(١)، قال:

مررت بأبي ذر بالربذة، وعليه برد وعلى غلامه مثله، فقلنا: يا أبا ذر! لو جمعت بينهما كانت حلة^(٢)، فقال: إنه كان بيني وبين رجل من إخواني^(٣) كلام، وكانت أمه أخصميته، فغيرته بأموه، فشكاني إلى النبي ﷺ، فلقيت النبي ﷺ، فقال: «يا أبا ذر! إنك امرؤ فيك جاهلية^(٤)» قلت: يا رسول الله! من سب الرجال سبوا أبناء وأمه، قال: «يا أبا ذر! إنك امرؤ فيك جاهلية^(٥)»، هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطيعوهم مما تأكلون، وألبسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم^(٦)». [إخرجه البخاري: ٣٠، ٢٥٤٥، ٦٠٥٠].

(١) قوله: (عن المعمر بن سويد) هو بالعين المهملة وبالراء المكورة.

(٢) قوله: (لو جمعت بينهما كانت حلة) إما قال ذلك لأن الحلة عند العرب ثوبان ولا تطلق على ثوب واحد.

(٣) أما قوله: رجل من إخواني فمعناه رجل من المسلمين والظاهر أنه كان عبداً وإما قال من إخواني لأن النبي ﷺ قال له إخوانكم خولكم فمن كان أخوه تحت يده.

(٤) قوله ﷺ: (فيك جاهلية) أي هذا التعبير من أخلاق الجاهلية فليك خلق من أخلاقهم.

وينبغي للمسلم أن لا يكون فيه شيء من أخلاقهم، ففيه النهي عن التعبير وتنقيص الآباء والأمهات وأنه من أخلاق الجاهلية.

ذَلِكَ؟ قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَابَ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَيَّرَهُ بِأَمْرٍ، قَالَ: فَأَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاؤُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ».

٤١- (١٦٦٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرَ ابْنَ الْأَشْجِ حَدَّثَهُ، عَنِ الْعَجْلَانِ مَوْلَى فَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ، وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ» هو موافق لحديث أبي ذر وقد شرحناه، والكسوة بكسر الكاف وضمة لفتان الكسر أفصح، وبه جاء القرآن، وبه بالطعام والكسوة على سائر المأثور التي يحتاج إليها العبد والله أعلم.

٤٢- (١٦٦٣) وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَنَعَ لِأَخِيكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا، قَلِيلًا^(٢)، فَلْيَضَعْ فِي يَدَيْهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ^(٣)».

قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ. (إخرجه البخاري: ٢٥٥٧، ٥١٦٠).

(١) قوله ﷺ: (مشفوهاً قليلاً) أي قليلاً بالنسبة إلى من اجتمع عليه. وفي هذا الحديث الحث على مكارم الأخلاق والمواساة في الطعام لا سيما في حق من صنعه أو حملة لأنه ولي حره ودخانه وتعلقت به نفسه وشتم رائحته وهذا كله محمول على الاستحباب.

(٢) قال داود: يعني لقمة أو لقمتين، أما الأكلة فبضم الهمزة وهي اللقمة كما فسره، وأما المشفوه فهو القليل لأن الشفاء كثرت عليه حتى صار قليلاً.

١١- باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده،

وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ

٤٣- (١٦٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

(٥) قوله: (قلت يا رسول الله من سب الرجال سبوا أباه وأمه قال: يا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية) معنى كلام أبي ذر الاعتذار عن سبه أم ذلك الإنسان، يعني أنه سبني، ومن سبب إنساناً سب ذلك الإنسان أباه الساب وأمه فانكر عليه النبي ﷺ وقال: هذا من أخلاق الجاهلية، وإنما يباح للمسبوب أن يسب الساب نفسه بقدر ما سبه ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه.

(٦) قوله ﷺ: «هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فاطعموهم مما تاكلون والبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم» الضمير في هم إخوانكم يعود إلى المالك والأمر بإطعامهم مما ياكل السيد واللباسهم مما يلبس محمول على الاستحباب لا على الإيجاب وهذا بإجماع المسلمين، وأما فعل أبي ذر في كسوة غلامه مثل كسوته فعمل بالمستحب، وإنما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص سواء كان من جنس نفقة السيد ولبسه أو دونه أو فوقه حتى لو قتر السيد على نفسه تقتيراً خارجاً عن عادة أمثاله إما زهداً وإما شحاً لا يخل له التقتير على المملوك وإلزامه وموافقته إلا برضاه، واجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يطيقه، فإن كان ذلك لزمه إعانته بنفسه أو بغيره.

٣٩- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَزَادَ فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». قَالَ قُلْتُ: عَلَى خَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «نَعَمْ عَلَى خَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ».

وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «إِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَعْنِهِ»^(١).

وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: «فَلْيَعْنِهِ عَلَيْهِ». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «فَلْيَعْنِهِ» وَلَا «فَلْيَعْنِهِ». انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا يُكَلِّفُهُ مَا يَغْلِبُهُ».

(١) قوله: (فإن كلفه ما يغلبه فليعه) وفي رواية: (فليعه عليه) وهذه الثانية هي الصواب الموافقة لباقي الروايات، وقد قيل إن هذا الرجل المسبوب هو بلال المؤذن.

٤٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى)، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَخْذَبِيِّ، عَنِ الْمَعْرُورِ ابْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ وَعَلِيَّ حُلَّةً وَعَلَى غَلَامِهِ مِثْلَهَا، فَسَأَلْتُهُ، عَنْ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ^(١)». [إخرجه البخاري: ٢٥٤٦، ٢٥٥٠].

(١) فيه فضيلة ظاهرة للمملوك المصلح وهو الناصح لسيدته والناصح بعبادة ربه المتوجهة عليه، وأن له اجرين لقيامه بالحقين ولا تكساره بالرق.

٤٣- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْرٍ وَأَبُو أَسَامَةَ، كُلُّهُمَا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَسَامَةُ.

جَرِيرَةً، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٤٤- (١٦٦٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ:

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ». وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَيِّئِهِمْ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْيَيْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ^(١).

قَالَ: وَبَلَّغْنَا، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ، لِصُحْبَتِهَا^(٢).

قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: «لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَ. [إخرجه البخاري: ٢٥٤٨].

(١) وأما قول أبي هريرة في هذا الحديث: «لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحييت أن أموت وأنا مملوك» ففيه أن المملوك لا جهاد عليه ولا حج لأنه غير مستطيع، وإراد بر أمه القيام بمصلحتها في النفقة والمؤن والخدعة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق.

(٢) قوله: (وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبتها) المراد به حج التطوع لأنه قد كان حج حجة الإسلام في زمن النبي ﷺ فقدم بر الأم على حج التطوع لأن برها فرض تقدم على التطوع، ومنهنا ومنهنا مالك أن للاب والأم منع الولد من حجة التطوع دون حجة الفرض.

٤٤- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: بَلَّغْنَا وَمَا بَعْدَهُ.

٤٥- (١٦٦٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ». قَالَ: فَحَدَّثَهَا كَعْبًا، فَقَالَ كَعْبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ^(١). [إخرجه البخاري: ٢٥٤٨].

(١) قوله: (قال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد) المزهد بضم الميم وإسكان الزاي ومعناه قليل المال، والمراد بهذا الكلام أن العبد إذا أدى حق الله تعالى وحق ماله فليس عليه حساب لكثرة أجره وعدم معصيته، وهذا الذي قاله كعب يحتمل أنه أخذه بتوقيف ويحتمل أنه بالاجتهاد، لأن من رجحت حسنة ولوتي كتابه يمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً وينقلب إلى أهله مسروراً.

٤٥- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٦- (١٦٦٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفَّى، يُخْسِنَ عِبَادَةَ اللَّهِ^(١) وَصُحَابَةَ سَيِّدِهِ^(٢)، نِعْمًا لَهُ». [إخرجه البخاري: ٢٥٤٩].

(١) قوله ﷺ: «يخسن عبادة الله» هو بضم أول يحسن وعبادة منصوبة والصحابة هنا بمعنى الصحبة.

(٢) قوله ﷺ: «نعمًا للمملوك أن يتوفى يحسن عبادة الله وصحابة سيده» أما نعمًا ففيها ثلاث لغات قرئ: بهن في السبع: إحداها: كسر النون مع إسكان العين، والثانية: كسرهما، والثالثة: فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك أي نعم شيء هو ومعناه نعم ما هو فادغمت الميم في الميم، قال القاضي: ورواه العنزي نعمًا بضم النون منوناً وهو صحيح أي له مسرة وقرّة عين يقال نعماً له ونعمة له.

١٢- باب مَنْ أَغْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ

٤٧- (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَتْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». [قدم عمره].

٤٨- () حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ

نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ»^(١)، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَتْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ.

(١) قوله ﷺ: «من أعتق شركاء له من مملوك فعليه عتقه كله» وذكر حديث الاستسعاء، وقد سبقت هذه الأحاديث في كتاب العتق مبسوطاً بطرقها، وعجب من إعادة مسلم لها هنا على خلاف عادته من غير ضرورة إلى إعادتها وسبق هناك شرحها.

٤٩- () وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ابْنُ

خَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَعِيماً لَهُ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، فَكَانَ لَهُ مِنْ أَمَالٍ قَدْرُ مَا يَتْلُغُ قِيَمَتَهُ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

٤٩- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنْ

الْثَّيْبِ ابْنِ سَعْدٍ، (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ، (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ)، (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (بِعَنِي ابْنِ عَلِيٍّ) كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ (بِعَنِي ابْنِ زَيْدٍ)، كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِهَذَا

الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ وَيَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، فَإِنَّهُمَا ذَكَرَا هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَا: لَا نَدْرِي، أَمَّا شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ أَوْ قَالَهُ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَّا فِي حَدِيثِ الثَّيْبِ ابْنِ سَعْدٍ.

٥٠- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا،

عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ، قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيَمَةُ عَدْلِ، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ»^(١)، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِراً. [أخرجه البخاري: ٢٥٢١].

(١) قوله ﷺ: «قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط» قال العلماء: الوكس الغش والبخس، وأما الشطط فهو الجور، يقال شط الرجل واشط واستشط إذا جار وانطرب وأبعد في مجاوزة الحد، والمراد يقوم بقيمة عدل لا بتقص ولا بزيادة.

٥١- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُثَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَتْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ».

٥٢- (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ ابْنُ

بِشَارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى)، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ ابْنِ نَهْلِكَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ: «يُضْمَنُ». [قدم عمره].

٥٣- (١٥٠٣) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي،

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقاً مِنْ مَمْلُوكٍ»^(١)، فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِهِ. [قدم عمره].

(١) قوله ﷺ: (من أعتق شقيقاً من مملوك) هكذا هو في معظم النسخ شقيقاً بالياء وفي بعضها شقيقاً بحذفها، وكذا سبق في كتاب العتق.

وهما لغتان شقص وشقيص كصف ونصيف أي نصيب.

واحاديث كثيرة.

٥٤- () وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ ابْنِ نَهْلٍ.

٥٧- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ، (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا حَمَّادٌ فَحَدِيثُهُ كَرَوَائِدُ ابْنِ عُثَيْمٍ.

عَنْ أَبِي مُرَيْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِ: أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ مِئَةَ مَمْلُوكِينَ.

٥٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ بَشِيرٍ، (ح).

٥٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ وَأَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سِيرِينَ.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ ابْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

عَنْ عُمَرَ ابْنِ حُصَيْنٍ^(١)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ وَحَمَّادٍ.

(١) قوله في الطريق الأخير: (حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين) هذا الحديث مما استلزمه الدارقطني على مسلم فقال: لم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال وإنما سمعه من خالد الخلاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران قاله ابن المني، قلت: وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نظائر والله أعلم بالصواب.

٥٦- (١٦٦٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ.

عَنْ عُمَرَ ابْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ مِئَةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَزَّاهُمْ^(١) ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَارَقَ أَرْبَعَةً^(٢)، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا^(٣).

١٣- باب جواز بيع المذنب

٥٨- (٩٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ ابْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (بِعْنِي ابْنُ زَيْلٍ)، عَنْ عَمْرُو ابْنِ دِينَارٍ.

(١) قوله: (فجزاهم هو) بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان مشهورتان ذكرهما ابن السكيت وغيره ومعناه قسمهم.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ، عَنْ دُبُرٍ^(١)، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانٍ بَائِقٍ دِرْهَمٍ، فَذَفَعَهَا إِلَيْهِ^(٢).

(٢) وقوله في الحديث: فأعتق اثنين وارق أربعة صريح في الرد على أبي حنيفة، وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبي والنخعي وشريح والحسن وحكي أيضاً عن ابن المسيب.

قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلٍ. (أخرجه البحاري: ٢٢٣١، ٢٥٣٤، ٦٧١٦، ٦٩٤٧، ٢٤٤٥، ٢١٤١، ٢٢٣٠، ٧١٨٦).

(٣) وأما قوله: وقال له قولاً شديداً فمعناه قال في شأنه قولاً شديداً كراهية لفعله وتغليظاً عليه. وقد جاء في رواية أخرى تفسير هذا القول الشديد قال: لو علمنا ما صلبنا عليه، وهذا محمول على أن النبي ﷺ وحده كان يترك الصلاة عليه تغليظاً وزجراً لغيره على مثل فعله، وأما أصل الصلاة عليه فلا بد من وجودها من بعض الصحابة، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وابن جرير والجمهور في إثبات القرعة في العتق ونحوه، وأنه إذا أعتق عبيداً في مرض موته أو أوصى بعتقهم ولا يخرجون من الثلث أفرع بينهم فيعتق ثلثهم بالقرعة، وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة لا تدخل لها في ذلك بل يعتق من كل واحد قسطه ويستسعى في الباقي لأنها خطر، وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح

(١) معنى اعتقه عن دبر أي دبره فقال له: أنت حر بعد موتي، وسمي هذا تديراً لأنه يحصل العتق فيه في دبر الحياة، وأما هذا الرجل الأنصاري فيقال له أبو مذكور واسم الغلام المذنب يعقوب.

(٢) وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقه أنه يجوز بيع المذنب قبل موت سيده لهذا الحديث قياساً على الموصى بعتقه فإنه يجوز بيعه

سَعِيدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ، حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ التَّمَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، وَعَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدْبِرِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ قَالَ:، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَلِيشِ حَمَادٍ وَابْنِ عَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ.

بالإجماع، ومن جوزه عائشة وطاوس وعطاء والحسن ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود رضي الله عنهم. وقال أبو حنيفة ومالك رضي الله عنهما وجمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين رحمهم الله تعالى: لا يجوز بيع المدبر قالوا: وإنما باعه النبي ﷺ في دين كان على سيده، وقد جاء في رواية للسنائي والدارقطني «أن النبي ﷺ قال له: اقض به دينك قالوا وإنما دفع إليه ثمنه ليقضي به دينه»، وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره فرد تصرفه، قال هذا القائل: وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل ماله وهذا ضعيف بل باطل، والصواب نفاذ تصرف من تصدق بكل ماله.

وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: الأشبه عندي أنه فعل ذلك نظراً له إذ لم يترك لنفسه مالاً، والصحيح ما قدمناه أن الحديث على ظاهره وأنه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يمت السيد والله أعلم.

وأجمع المسلمون على صحة التدبير، ثم مذهب الشافعي ومالك والجمهور أنه يجب عقبه من الثلث، وقال الليث وزفر رحمهما الله تعالى: هو من رأس المال، وفي هذا الحديث نظر الإمام في مصالح رعيته وأمره بإيهم بما فيه الرفق بهم وبإبطالهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسحها، وفيه جواز البيع فيمن يدبر وهو مجمع عليه الآن، وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف.

٥٩- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعَ عَمْرٍو جَابِرًا يَقُولُ: قُبِّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ جَابِرٌ: فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النُّعْمَانِ^(١)، عَبْدًا قَيْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ، فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

(١) بالنون المفتوحة والحاء المهملة المشددة هكذا هو في جميع النسخ ابن النحام بالنون قالوا وهو غلط وصوابه فاشتراه النحام فإن المشتري هو نعيم وهو النحام، سمي بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة لنعيم» والنعمة الصوت، وقيل هي السلعة، وقيل النحنة والله أعلم.

٥٩- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُدْبِرِ، نَحْوَ حَلِيشِ حَمَادٍ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ.

٥٩- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ (بُغْيِي) الْحِزَامِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ ابْنِ مُهْبِلٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (بُغْيِي) ابْنِ